

في ذكرى اغتيال المناضل عمر بنجلون



كان اغتيال الشهيد عمر بنجلون ضربة موجة
ليس فقط لشخص المناضل الكبير، بل لكل التقدميين
والوطنيين وجريمة شنعاء في حق الوطن والوطنيين .

ويحق لنا اليوم أن نتساءل بعد مرور هذه الفترة
الزمنية، عن مآل القضية وعن المجرمين وماذا جرى لعقابهم
ومحاسبتهم ؟

واذا كان من المنطقي بالنظر الى طبيعة النظام
ومصلحته أن يعمل هذا الأخير على تجاوز القضية واسدال
غبار النسيان عليها، فكيف يمكن تفسير التقصير في طرحها
على الأقل من زاوية المطالبة بالحقيقة وفرض متابعة المجرمين
قانونيا ومحاكمتهم. ذلك أن الاكتفاء بطرح القضية في
المناسبات والتظاهرات لا يلبي غير الحاجيات الاستهلاكية
ليس الا...

وكيفما كان الحال فان عمر وراثته النضالي وتضحياته
وارتباطاته الرفاقية والانسانية كافية لوحدها لجعل قضية هذا
المناضل الكبير قضية حية دائمة، قضية كل المناضلين
الصامدين .

تأسيس ك. د. ش :

البديل ..

ما من شك في أن المؤتمر التأسيسي للكونفيدرالية الديمقراطية
للشغل يشكل حدثا وطنيا تاريخيا هاما ومكسبا نضاليا ثمينيا للطبقة
العاملة فحسب بل لكافة الجماهير الشعبية المغربية وقواها التقدمية .
ان انعقاد المؤتمر التأسيسي للكونفيدرالية، نتيجة حتمية لنضالات
القواعد العمالية وتضحياتها، فلا هو مجرد تظاهرة تنظيمية قررتها
مجموعة معزولة من الافراد . انه تتويج لنضال طويل النفس خاضته
الطبقة العاملة المغربية لمواجهة وضعية الاستغلال والقهر ببلادنا، من
جهة ولمواجهة الانحراف النقابي والتجميد الذي فرضه الجهاز
البيروقراطي على التنظيم النقابي العمالي طوال سنوات عديدة لم
يتوان فيها هذا الجهاز عن التواطؤ المكشوف مع الدولة وأرباب العمل
ولا عن الطعن السافر في نضالات العمال المطالبة وحيانتها .
ان الانتفاضة القاعدية العمالية التي جسدها حركة النقابات
الوطنية، تندرج في سياق المسار التاريخي للطبقة العاملة، من حيث
أنها حركة تصحيحية عملت وتعمل على :

١- اخراج الطبقة العاملة المغربية من الوضعية التي فرضها
عليها الجهاز البيروقراطي المتعفن، وذلك بتفجير ديناميكية نضالية
جديدة تتصدى لواقع النهب والاستغلال وتضع الطبقة العاملة المغربية
في مستوى التحديات والمهام المطروحة عليها .

٢- اعادة ارتباط الطبقة العاملة مع حركة التحرر الوطني
ببلادنا بصب نضالها النقابي المطلي في مجرى النضال التحرري
الشامل للجماهير الشعبية . هذا الارتباط النضالي العضوي الذي تجسد
في أبرز معانيه ابان النضال ضد المستعمر بالامس وفي مواجهة الاستعمار
الجديد وعملائه المحليين غداة الاستقلال الشكلي . ان اعادة هذا
الارتباط والتلاحم ستتهي الى غير رجعة " سياسة الخبز " التي التجأ
الجهاز البيروقراطي للاحتواء وراثها ليبرر غيابها عن الساحة النضالية .
- البقية في ص 11 -

على هامش مؤتمر الاتحاد الاشتراكي :

حقائق ووقائع

انظر ص 5

مواقف وطنية وقومية حازمة

انعقد بمكناس أيام ٢/٣/٤ نونبر ١٩٧٨، المؤتمر السادس عشر لجمعية هيئات المحامين بالمغرب. وقد كان هذا المؤتمر مناسبة ليعبر فيها المحامون المغاربة من جديد عن مواقفهم الوطنية والتقدمية وعن مساندتهم لنضالات الشعب المغربي وتبنيهم لطموحاته المشروعة من أجل التقدم والديموقراطية وتأتي هذه المواقف النضالية الحازمة لتؤكد من جديد وقوف المحامين المغاربة الى جانب الجماهير الشعبية وارتباطهم بنضالاتها، هذا الارتباط وهذه المساندة التي مارسها المحامون المغاربة دوما في احلك الظروف وبخاصة في الدفاع عن المناضلين الوطنيين والتقدميين وفضح القمع والمحاكمات الصورية وتحمل كل المضايقات والمتابعات التي تنجم عن ذلك.

وقد سجل المؤتمر، تردى الاوضاع العامة سواء فيما يتعلق بالحرريات العامة او بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. حيث ذكر البيان العام الصادر عن المؤتمر بالتراجعات الخطيرة على مستوى التشريع والتي أدت الى تقليص الحريات العامة والتصيق من المكتسبات والحرريات الخاصة للمواطنين. كما أشار البيان الى الخرق السافر لاسط المبادئ القانونية الديموقراطية (اعتقالات تعسفية، المتابعات الصورية، التصيق من الحريات النقابية...). وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي أكد البيان على التناقض الصارخ بين الاختيارات الاقتصادية للدولة من جهة وحاجيات ورغبات الجماهير الشعبية من جهة ثانية. وبعد أن تطرق لمظاهر الازمة وانعكاساتها على أوضاع الجماهير الشعبية سجل المؤتمر أن أسباب هذه الازمة ترجع بالاساس الى غياب مشاركة الجماهير في التقرير والتنفيذ والمراقبة. وأكد البيان في الاخير بأن الخروج من هذا الوضع رهين باعادة

النظر في الاختيارات الحالية وبناء علاقات جديدة بين الحاكمين والمحكومين على أساس ديموقراطي سليم.

وبخصوص القضية الفلسطينية والمصير العربي اتخذ المؤتمر موقفا قوميا حازما. حيث أكد المحامون المغاربة تأييدهم المطلق لحق الشعب الفلسطيني. وبعد أن حلل البيان المتعلق بهذه القضية، أبعاد الصراع والتطورات التي عرفها على امتداد السنوات الاخيرة، حدد السمة الرئيسية التي طبعت الواقع العربي في هذه المرحلة في " ابعاد الجماهير العربية عن ممارسة مسؤولياتها في السلطة بالتقرير والتنفيذ والمراقبة لانعدام توفر الهياكل الديموقراطية والمؤسسات التي من شأنها أن تحقق ممارسة الجماهير الفعلية لهذه المسؤولية. وندد المحامون المغاربة في هذا البيان باتفاقيات كامب ديفيد وماتلاها باعتبارها ضربة موجحة الى وحدة الصف العربي في معركته المصيرية ضد الاستعمار والصهيونية والامبريالية.

مجلس الدولة الفرنسي يلغي قرارات ستوليري

ان مجلس الدولة الفرنسي الذي اجتمع للبت في مطالب الحركة المناهضة للعنصرية MRAP (مراب) والكونفدرالية العامة للشغل (سج)، بشأن العمال المهاجرين، يعتبر أن الحكومة التي أقرت مجموعة من الاجراءات في حق المهاجرين: "قد استغلت نفوذها لاقانونيا في غياب أي نص يرخص ممارسة ذلك". وبهذا فان القرارات التي نص عليها منشور ٥ يوليوز ١٩٧٤ التي اوقفت مؤقتا هجرة العمال الاجانب وكل القرارات التي تمنع تسوية حالة المهاجرين، الذين قدموا الى فرنسا بعد ١٩٧٤ وكذا الاجراءات التي تهدف منح قيمة مالية لبعض العمال الذين قبلوا الرجوع الى بلدهم، تعتبر غير مشروعة.

بمناسبة المؤتمر 40 ل:س ج ت

يأتي انعقاد المؤتمر الاربعون للكونفدرالية العامة للشغل بمدينة جرونوبل في وقت تعرف فيه الطبقة العاملة الفرنسية عموما والعمال المهاجرين خصوصا اوضاعا صعبة، تشتد حدتها يوما فيوما، مما جعلهم جميعا يتطلعون الى هذا المؤتمر وإلى النتائج التي قد يسفر عنها باتجاه الدفاع عن مصالحهم.

ونحن بدورنا وفي اطار اهتمامنا بالمشاكل التي يعاني منها العمال المهاجرون نغتنم الفرصة لنحيي هذا المؤتمر ولنسجل المستوى العالي الذي تميز به سواء بالنسبة لروح النقد والتقد الذاتي الصريح الذي تناولت به المنظمة تجربتها السابقة او بالنسبة للواقعية والموضوعية التي أقرت بها آفاق عملها في المستقبل.

وسنحاول في عدد مقبل تزويد قرائنا بخلاصات عن نتائج أشغال المؤتمر.

أنفـوـلا منظمة " سافمبي " تتلقى مساعداً من "ايران والمغرب

نشرت جريدة "الانترناشيال تريبون" مقالا حول الحالة في انغولا، اوردت فيه أن ثلاثة صحفيين من التلفزيون البريطاني كانوا قد ذهبوا لمقابلة زعيم الحركة الانفصالية الموالية للامبريالية "لونيتا"، جونا سافمبي". ولقد أكد الصحفيين أن "لونيتا" لازالت تمارس المشاغبة والاخلال بالامن واحداث الاشتباكات مع النظام الشرعي الانغولي، كما انها لازالت تزود بالكثير من الاسلحة الغربية وقوافل التمويل المستمرة التي تأتيها من جنوب افريقيا. وذكرت الجريدة: "وقال - زعيم "لونيتا" - أيضا انهم يتلقون مساعدات مالية وعسكرية من المغرب وايران".

ويأتي هذا الخبر تأكيدا

للسياسة العدوانية التي يمارسها النظام الرجعي في المغرب ضد الشعوب الافريقية، خدمة للمصالح الامبريالية.

نظام الشاه يختنق

في يومي ١٠ و ١١ دجنبر وبمناسبة عيد عاشوراء، خرجت الجماهير الشعبية الايرانية الى الشارع للمرة الثالثة في ظرف ثلاثة أشهر لتعبر عن رفضها القاطع لنظام الشاه رغم حالة الحصار المفروضة منذ بداية شتنبر، ورغم الحكم العسكري الذي نصبه الشاه منذ بداية الشهر الماضي.

لقد كان عدد المتظاهرين يتجاوز بكثير المليون في العاصمة وحده. أما في باقي المدن الرئيسية الاخرى فكان يتراوح ما بين ٣٠٠.٠٠٠ الى ٥٠٠.٠٠٠. ففي طهران شقت المظاهرة المدينة طوال ساعات عديدة، وعلى امتداد ١٥ كلم. مرددة شعارات سياسية، أهمها المطالبة بالحرية والاستقلال، وانهاء العهد الديكتاتوري بذهاب الشاه.

ان نظام هذا الاخير، أصبح يختنق يوما بعد يوم، وبكيفية لا رجعة فيها، ولكن لا يحب الاستخفاف بالامكانيات المتوفرة لديه من أجل تمديد عمره، سواء عن طريق المساومة مع بعض الزعماء الدينيين والتخلي عن جزء كبير من سلطته، أو فتح المجال للجيش لارضاء ديكتاتورية عسكرية ويبقى تخليه عن الحكم بصفة أو بأخرى واردا كذلك.

مهما يكن، اننا واثقون من أن الامور في ايران، لن تعود الى ما كانت عليه من قبل لان الشعب الايراني مصمم على مواصلة نضاله مهما كانت التضحيات حتى القضاء على الديكتاتورية.

ساندوا واشتركوا في

الخيار الثوري

الاشتراك السنوي العادي
27 فرنك فرنسي

CCP 1.151.50 D
LA SOURCE

٣- تحقيق وحدة الطبقة العاملة عبر تطهيرها النضالي النقابي وبتوفير الاداة النقابية الجماهيرية الديمقراطية المستقلة؛ الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل . فمن الواضح أن توفر هذه الاداة النضالية المرتكزة على أسس الديمقراطية الداخلية سيعمل على وضع حد لوضعية التمزق والتشتت التي تعرفها الطبقة العاملة المغربية . هذه الوضعية التي تتحمل قيادة الاتحاد المغربي للشغل و"النقابات" المصطنعة مسؤوليتها التاريخية الجسيمة .

ان الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل ، تشكل ادن ، البديل التاريخي الذي يصح مسار النضالي للطبقة العاملة ويضع نضالها النقابي في مكانه الصحيح وعلى طريقه الصحيح : طريق النضال من أجل مجتمع أفضل من خلال الارتباط النضالي الوثيق بحركة التحرر الوطني ببلادنا .

واذا كانت القواعد العمالية قد تمكنت من فرض ارادتها التصحيحية على الجهاز البيروقراطي المتعفن . فانها ستعرف ولا شك كيف تواجه المحاولات اليائسة التي تستهدف احتواء نضالاتها وتضحياتها وكل المناورات التي قد تصبو الى النيل من ديموقراطية منظماتها النقابية أو ضرب استقلاليتها وحماهيريتها بمحاولة جعل اطارها النقابي مجرد اطار ذليل .

هذه المحاولات اليائسة التي تسعى الى تحقيقها قيادة الاتحاد الاشتراكي ، تصطدم في ذلك ببقية القواعد العمالية وطلائعها الواعية المتمسكة بالمفهوم السليم للعمل النقابي وضرورة استقلالية اطاره التنظيمي وجماهيريته ومن الديمقراطية الحق داخله . ان تأسيس الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل ، انحاز لمهمة تاريخية تبعث الامل

كلمة السيد جاتينيون — تتمة —

الاشارة كذلك الى المعتقلين العسكريين ، حيث أن أكثر من مائة معتقل في المحاولتين الانقلابيتين بالصخيرات سنة ١٩٧١ وبالقنيطرة سنة ١٩٧٢ ، يعيشون في شروط لا انسانية .

وبالاضافة الى هذا القمع الجهنمي هناك وضعية الحرمان والتعاسة التي يعيشها الشعب المغربي . فالعمال المغاربة مضطرين أكثر فأكثر للهجرة أوروبا وبخاصة فرنسا ، انهم يعيشون في ظروف قاسية ببلادنا ، واذا ما تنظموا لفرض أبسط حقوقهم فانهم يتعرضون للمضايقات والمتابعة من طرف السلطات القنصلية أو السفارة .

واليوم ، يوجد آلاف الطلبة الاجانب مهددين بالطرد من الجامعة ومن فرنسا ومن بينهم عدد كبير من الطلبة المغاربة . ان الحكومة الفرنسية تهدف من خلال هذه الاجراءات العنصرية الى تحميل الطلبة الاجانب انعكاسات سياستها التقشفية .

والنفس النضالي في مسيرة شعبنا نحو التحرر والاعتناق . ان مهمة كل وطني تقدمي في هذا الظرف هي تقوية وتعزيز هذا المكسب النضالي بالعمل على توسيع جماهيرية الكونفيدرالية وتدعيم نضالاتها ووضع مصلحة الطبقة العاملة المغربية فوق كل الاعتبارات أو الحسابات الضيقة .

وبعد الاشارة الى تدهور أوضاع الجماهير الشعبية بالمغرب ، ركز العرض على فضح تشغيل الاطفال في ظروف صعبة تكاد أن تكون استغلالا عبوديا .

واختتم السيد جاتينيون عرض الجمعية الفرنسية قائلا :

" ان دور جمعيتنا هو اخبار الرأي العام ببلادنا واثارة انتباهه الى هذا الشقاء وهذا القمع .

ان الشعب المغربي يناضل ضد هذا الشقاء .

ونتيجة مقاومتهم ونضالهم الشجاع طورد آلاف المناضلين وأصبح القمع السلاح الدائم للحكم الملكي .

ضد كل هذا كان المهدي بنبركة يناضل .

وهكذا يقف الديمقراطيون الفرنسيون الى جانب أصدقائنا المغاربة لنقول لا ، لم يحن الوقت بعد لافلاق ملف المهدي بنبركة .

ما هو أكيد بالنسبة لنا هو أن قضية كل بنبركة ستبقى قضيتنا .

عن طمس هذه الحقيقة مهما كانت هوية المتحاورين .

ايها الاخوات والاخوة ، أرحم مرة أخرى ، بعد عدة مرات ، على ضرورة المراجعة النقدية الحازمة ، لانها المدخل الصحيح للهدف السليم ، وهذه المراجعة تتناول الاساليب النضالية ووسائل وصيغ التنظيم ، وعلاقة التنظيم بالجماهير . . . والمراجعة النقدية غير التراجع في الاختيارات الاستراتيجية على غرار ما حدث خلال هذه الحقبة الزمنية التي مضت ، والتي أدت الى مسلسل من الاخطاء القيادية في الواجهتين الوطنية والديموقراطية وفي الحياة الداخلية على حد سواء ، ومقابل ذلك تبلور الوعي القاعدي ونموه وتجرده .

ان الحسم في الاختيار الايديولوجي والسياسي والانخراط في النضال والقبول بالتضحية من أجل الاندماج بالجماهير ، لهو السبيل لصهر كل الطاقات النضالية ، وصيها بيوثقة تنظيمية واعطائها قوة دافعة ايجابية . وهناك عوامل داخلية وعربية ودولية كلها ستساعد على تحقيق مثل هذا الهدف .

حرر في ١٠ نونبر ١٩٧٨
محمد البصري

بالنسبة لتكامل كفاح جيش التحرير مع كفاح العمال والتجار والشباب وتنظيمات المقاومة بمختلف تشكيلاتها ، ووحدة النضال بكل المغرب العربي ، وربط كل الوسائل النضالية في كل الساحة العربية ، اضافة للضربات التي الحققتها ثورة الشعب الفيتنامي . . . كل ذلك تكامل في قسم ظهر الاستعمار .

واذا كنا انهزمنا حيث انتصرنا ، وانتصر الاستعمار حيث انهزم ، فذلك لانه سبقنا لاستخلاص العبرة من هزيمته بسرعة ، وسارع في استنباط صيغة الاستعمار الجديد للحفاظ على صيانة واستمرارية مصالحه ، ولا شك ان نشوة تخديرنا بالانتصار ، ساعده بالتقاط المبادرة عند ما شلت الاجواء العاطفية والحماسية يقضتنا وقدرتنا . وفي غياب هذه البقعة المشلولة ، أعاد تنظيم مواقع حلفائه في اوساطنا ، وغير تحالفاته ، مما أتاح له استلام القلاع الامامية ، وأمكنه معها أن يقذف بالسيادة الشعبية من صدارة الاحداث ، ويحل بديلا عنها تحالفا اقطاعيا بورجوازيا طفيليا استعماري لقطع الطريق عن أن تكون مصالح الشعب الذي ضحى من أجل القضاء على الاقطاع والاستعمار بديلا عن مصالح هذا التحالف . وعوض أن تجد السيادة الشعبية مجالها في الاستقلال ، فان تخطيط الاستعمار كسب الجولة مرة أخرى ، وليالي "سمر" عاجزة

رسالة الأخ محمد البصري (تتمة)

من جهتي ، أعتبر أن المشكل تنظيمي وقيادي بالاساس ، فلا هو مشكل خلقته القواعد (بازيم) ، ولا هو مرض هيكلي متاصل بطبيعة الشعب ككل . ولن نكون مخطئين اذا قلنا : أن كل الصفات وكل التعابير التي الصقت بالقواعد وبالشعب ، وبمختلف التيارات ، ما كانت لتبرز للوجود لو أن الوظيفة التنظيمية والتوجيهية للقيادة على احسن ما يرام . فشعبنا ، عبر كل المراحل وكل العهود ، لم يبخل بالتضحية ولم يتردد في الحسم . ولكنه لا يلام على انعدام المبادرة المنظمة في الوقت الملائم ، وعند توفر الشروط المناسبة ، لان ذلك من شأن القيادة . . . كما أنه لا يمتلك عفويا وبدون تنظيم حشد متطلبات المعركة ، مثل جعل الفكر والساعد والعاطفة والفلاح في تكامل . فتعبئة أساليب النضال المختلفة ووسائله السياسية والاجتماعية والديموقراطية والتحكم في كل الطاقات التي يستلزمها في المواجهة ، كل ذلك وغيره من شمولية التنظيم ومسؤولية القيادة . وتلك هي العبرة الاساسية من نضالنا الوطني ضد الاستعمار المباشر ، حيث لعب الوعي بين العامل والتاجر في المدن دوره في تكامل مع الفلاح بالقرية ، وكذلك الشأن

فيتنام

... 3 سنوات

من البناء

لا يمكنها محو

30 سنة

من الدمار ...

لقد قاوم الشعب الفيتنامي طيلة ٣٠ سنة أكبر القوات الامبريالية وأرغمها على الانسحاب من البلاد مهزومة، مطأطأة الرأس. ولم يكن هذا الانتصار العظيم الا خطوة أولى في مسلسل النضال من أجل بناء مجتمع خالي من كل أنواع الاستعباد والاستغلال. وكان من الطبيعي أن يتبع هذا الانتصار تحقيق مطلب أساسي سطره الشعب الفيتنامي منذ الانطلاق في كفاحه الوطني: توحيد فيتنام شعبا وترابا بعد تقسيم دام عشرون سنة.

ولم يكن الشعب الفيتنامي يرى أن الاستقلال هدف في حد ذاته، بل اعتبر أنه بداية مرحلة أخطر بكثير مما شاهده من قبل: مرحلة بناء مجتمع جديد. الشيء الذي يقتضي تضميم جراح أخيت حرب تدميرية عرفها التاريخ، والقضاء على مخلفات وآثار الاستعمار على كل المستويات.

واليوم وبعد مرور ثلاث سنوات فقط على الاستقلال الذي انتزعه الشعب الفيتنامي، نشاهد حملة مسعورة تقوم بها أجهزة الاعلام الرجعية في اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، هدفها التشويه والنيل من الجهود التي يبذلها الشعب الفيتنامي على جميع المستويات، من أجل اخراج بلاده من الوضعية المزرية التي خلفها الدمار الاستعماري.

ان هذه الدعاية المغرضة تقوم على تجنيد الرأي العام الدولي حول "مأساة اللاجئين الهاربين من فيتنام" بدعوى أنهم مقموعين هناك.

فما هي حقيقة هذا الامر؟ هذا ما قام بالجواب عليه مؤخرا سفير الجمهورية الفيتنامية الاشتراكية بباريس، نورد ملخصا له فيما يلي:

انهم لاجئون اقتصاديون

سنة من الحرب. فاختاروا الهروب أمام الواقع بدل مواجهته. هذا وان صح استعمال كلمة "لاجئين" فهم "لاجئين اقتصاديين" لانهم فروا أمام المصاعب التي تواجهها بلادهم.

أما نحن فليس لنا حقد عليهم. بل لنا يقين أنه بمجرد التغلب على هذه المصاعب لن يكون هناك مبرر للهروب من البلاد. ان فيتنام بلاد فقيرة ومتخلفة اقتصاديا، ومما زاد في الطين بلة، أنها تعاني من الكوارث الطبيعية والفيضانات منذ الاعلان على الاستقلال.

اننا لا نصنع المعجزات

بموازاة المسائل الايجابية التي لا يجب نكرانها، مسائل سلبية في المجتمع. مثل البيروقراطية والرشوة ومعارضة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. كل هذه العوامل السلبية موجودة ولكننا نقاومها وسوف نستمر في مقاومتها بكل حزم. لكن لا ينبغي الانطلاق من هذه الوقائع للقول بأن نظامنا لا يحترم حقوق الانسان. لان ذلك سيكون بمثابة طعنة لؤلئك الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل الدفاع عن حقوق الانسان الفيتنامي بالضبط.

اننا واثقون من رجوعهم الى بلادهم

ضعفنا في تسيير شؤون الدولة. فلنا جزء من المسؤولية لاننا عاجزين على توفير حياة أفضل في المدى القريب.

وبالتالي انه من العبث ارغام اولئك الذين لم يتقبلوا العيش معنا في هذه الظروف الصعبة ولكننا واثقون من رجوعهم الى بلادهم بمجرد تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

ان ثلاثة سنوات غير كافية لمحو ٣٠ سنة من دمار الحرب. ان الحديث عن حقوق الانسان بالنسبة لفيتنام هو أساسا العيش في السلام والامن والملكية الجماعية لوسائل الانتاج والحق في التغذية والملابس والتعليم وما سوى ذلك كلام فارغ...

ان الامور ليست على ما يرام في فيتنام والتصريح بالعكس هو من باب المبالغة. نعم هناك أشياء غير صالحة في البلاد وهناك

فبعد حرب تحرير طويلة دامت ٣٠ سنة ورغم أن ما يزيد على مليون شخص راهنوا على أعداء أمتنا وتحالفوا معهم، لم تكن هناك انتقامات ولا اعدامات في حقهم. بل اعتبرنا أن اعادة التربية كفيلة بتصحيح مفاهيمهم. مع أننا نعرف مبرراتهم، حيث أن بعضهم معادي لنظامنا. ان مستوى عيشنا منخفض بسبب الحروب ولكن كذلك بسبب

رسالة من الأرفح محمد البصري

- كم هو حلم وخيال تحليل النفس بانجاز الديمقراطية عن طريق الليبرالية .
- بدون تحرير الارادة الشعبية وتوفير امكانية المساهمة الواعية والفعالة للجماهير ، لن يكون هنالك أمل في صيانة وتحرير السيادة الوطنية .

وما من شك في أن تناول قضية مصيرية بحجم قضيتنا الوطنية على هذا النحو أمر خطير للغاية . وتجميد كل الواجهات النضالية : السياسية والاجتماعية ، رغم ارهاق الطاقات الانتاجية والشرائية للجماهير ، انما نجد تفسيره ومغزاه في هذا الاطار ايضا .

ان الواجب يقتضي منا الوقوف بحزم أمام كل تزكية أو مسابرة أو اسهام في مخطط كهذا الذي يثير الاستغراب ويدعو للدهشة حقا . فالامر حتما يستدعي المبادرة ، والتسلح بالنظرة الشمولية ، والحسم في الاختيار لمعالجة الوضع بشكل جذري ، من زاوية مختلفة وبمعطيات أخرى مبدئية ونضالية تنظيمية تسحب المبادئ والساحة النضالية من سوق المقايضات والمساومات .

ان اساليب الاستعمار وعملاته لا يمكن ان تختلط بأساليب السلوك الوطني . واني اذ أتوجه لكل المناضلين ، في نفس الوقت أستحضر التاريخ النضالي بآماله وانتكاساته ، بما يشبه ملحمة تاريخية ، ربطها بشكل محوري عامل جوهرى واحد كقاسم مشترك لدرجة أن ثورة الشمال في العشرينيات بقيادة البطل عبد الكريم الخطابي وثورة الاستقلال بقيادة المقاومة وجيش التحرير ، وأوائل الخمسينات ، ومعارك جيش التحرير بكل من آيت باعمران وسيدى ايفني وطرفاية التي انتهت بالتحرير ، ومعارك تحرير الصحراء التي أجهضها تحالف الاستعمار والرجعية في بداية سنة ١٩٦٠ . أقول لدرجة أن هذه المعارك كلها كأنما تشكل فصولا لملحمة واحدة غير مفصولة الزمان والمكان والمتصارعين .

فقد تكالبت عليها جميعا قوات الاستعمار والعملاء الداخليين ، وكونوا خلفا لاجهاضها كثورة . في الوقت نفسه انطلقت جميعها من مبادرة شعبية تجاوزت مفهوم القيادات التي شكلت واجهات وطنية لتلك المرحلة .

وكل نتائج تلك الانتكاسات وجهت كضربات لتحول دون أن يكون الشعب بديلا لاستلام مصير سيادته ، وحرية ارادته ، مقابل تجبير بعض الشكليات لحلفاء الاستعمار ، تدعم مواقفهم وتساعد على التخدير الضرورى وامتصاص بعض النقرة للاحاق الهزيمة الضرورية بالمكاسب الحقيقية للشعب ، وذلك ما حدث بالضبط عند مواجهة الاستعمار في معركة الاستقلال على سبيل المثال .

وفي هذا السياق ، يمكن فهم التطورات السياسية والحزبية ، تلك التي وقع فيها التراجع عن مطلب المجلس التأسيسي كوسيلة لتحقيق السيادة الشعبية ، حيث

ان الامر يستدعي حتما المبادرة والتسلح بالنظرة الشمولية والحسم في الاختيار لمعالجة الوضع بشكل جذري من زاوية مختلفة وبمعطيات أخرى مبدئية ونضالية تنظيمية تسحب المبادئ والساحة النضالية من سوق المقايضات والمساومات .

اتاحت هذه الاجواء لمبدأ جوهرى على هذا المستوى ان يتدحرج ، ويطويه النسيان ويختفي من الوجود النضالي والسياسي ، فقد طوته ظلال المساومات ، وكأن الامر لا يعدو أن يكون اعادة ترتيب الاولويات ، تخلي فيه السيادة الشعبية والارادة الشعبية ، مكانها للسيادة الوطنية ، ولكن بالدفع بها لان تكون من اختصاصات ومشمول ارادة القيادة التي لا تمت للشعب بأية صلة ، وبما يشبه بيعة هذا الشعب على تفويت ارادته في امتلاك سيادته ، تلعب فيه الحركة الوطنية دور الوسيط . وأود في هذه النقطة بالذات ، أن أعلن انه بدون تحرير الارادة الشعبية وتوفير امكانية المساهمة الواعية والفعالة للجماهير ، لن يكون هناك أمل في صيانة وتحرير السيادة الوطنية . فارادة الشعب هي المفتاح لجوهر التحرير بمعناه الشمولي المترابط ترابطا ديناميكيا وجدليا متكاملين .

والطرح المغلوط والخطئ أن نربط علاقتنا مع شعبنا ووطننا ، على غرار الرابطة التي ربطهما به الاستعمار أوائل هذا القرن : الاقتسام والمساومة ، تعويض مصالح هذا وذاك على حساب شعب مغلوب على امره . وأي معنى آخر للمقايضات والمساومات التي تمت

ان الحسم في الاختيار الايديولوجي والسياسي والانخراط في النضال والقبول بالتضحية من أجل الاندماج بالجماهير ، لهو السبيل لصهر كل الطاقات النضالية وصبها بيوثقة تنظيمية واعطاءها قوة دافعة ايجابية .

ولازالت تطبخ على كل المستويات في المطابخ الاستعمارية والخارجية بشكل عام ، اذا لم يكن هذا ؟

ان الخوف من الشعب ، هو مبرر التوجه بدلا عنه نحو الاستعمار واستعطافه .

أيها الاخوات والاخوة ، أعذر عن اقحام تدخلتي لديكم ، دون أن يطلب مني ذلك ، فالجمال الذي يمكن اقتحامه دون عناء الرجوع لاثبات هوية غير الهوية النضالية ، هو مجال النضال نفسه ، خصوصا وأنا حريص على أنني اذا فقدت كل شيء ، فالشيء الذي لن أتسامح بفقدانه هوسمة الانتماء للوطنية والوطن ، والتزكية التي أعتر بها ، هي تزكية القواعد المناضلة . . ولن أطلب شرفا غير ذلك

أعنتم هذه الفرصة لاطرح وجهة نظري في عدة قضايا ، هي في اعتقادي مطروحة بشكل يستدعي الحوار والنقاش حولها . وبالطبع فان المنطلقات التي انطلقت منها مغايرة للمنطلقات التي عولجت بها القضية كسيادة ، وتحرير أجزاء من التراب الوطني استكمالا لبسط السيادة القانونية على كل الاجزاء التي اقتطعها الاستعمار من وطننا الغالي .

وأبادر للقول بأن تزكية اعتماد مبدأ المقايضة والمساومة في القضايا المبدئية والوطنية مرفوض مبدئيا ، غير قابل لاي زيادة ، على أن القبول بتسليم جزء من التراب ، هو تشكيك في أحقية الجزء الآخر . اضافة الى اختيار اسلوب الاستجداء والاستعطاف الذي نهج مع الاستعمار ، باسم "المسيرة الخضراء" والحرص على ان تعطي "المسيرة" خداه الايسر ، للاستعمار الاسباني اذا ضربها على الخد الايمن ، فهو غير سليم مبدئيا وأخلاقيا . والاصل : أن نضع الندى مكانه ، والسيف مكانه ، على حد تعبير الشاعر العربي . فالحوار بالسيف مع الشعب ، ومع الاستعمار بمد الخدين معا هو بدعة استحدثت بالمغرب فقط . والخسارة اعظم عندما تكون المقايضة بالثروة والتراب كذلك .

وهذا بدوره قاد للتعامل مع القضية الوطنية بعوامل خارجية اساسية ، حاول النظام أن يجعل دور الشعب فيها أشبه بالفلكلور ، في شكل بيعة على تفويت التراب والثروة والسيادة الشعبية في آن واحد ، اتخذت فيه المنظمات الوطنية دور التزكية الداخلية والخارجية ، ودور التحريض الاعلامي . . . كل ذلك بتحدى كامل للسيادة الشعبية وللشعور الوطني الحقيقي الذي عبرت عنه الجماهير كما عبرت عن استعدادها للطاء والتضحية من أجل تحرير اراضيها المغتصبة تحريرا حقيقيا .

الى جميع المناضلين الانحار بين

وكما هو شرط ضروري تحرير الارادة الشعبية من اجل تحرير السيادة الوطنية، فهي كذلك سلاح لاغنى عنه في معركة تحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء الاشتراكية . ان تحطيم سيطرة القهر والاستغلال، مرهون بمصير ارادة الجماهير، وكذلك الامر في القضاء على الازدواجية في الاقتصاد، والثقافة والحضارة . وأيضا انقاذ الهوية الوطنية من التشويه، بل وبعث التاريخ الشعبي وكل الثرات النضالي . . . انما يمر كل ذلك عبر تحقيق السيادة الشعبية .

انه بدون ضبط الهدف الاستراتيجي بوضوح، فستبقى مخاطر الانزلاق، وعوامل الخلط والغموض والتردد، والعمل اليومي البركماتي مهيمنة ومتحكمة على حساب العمل النضالي الايجابي، وفي هذه الحالة ستكون التعبئة عديمة الجدوى .

ولن أكلف نفسي عناء حشد البراهين من أجل ابراز كم هو حلم وخيال تغليل النفس بانجاز الديمقراطية عن طريق الليبرالية . التي لم يسبق لقواتها أن وجدت في حيز الواقع المغربي، رغم وجود عناصر عطشى رضعت تخيل امكانية تحقيقها من مفاهيم غريبة، كما يتخيل الضمان السراب ماء . وأعتقد أن الاجدر بهذه العناصر أن تفصل أزمة الوضع السياسي عن مأزق مفاهيمها الناتج عن تسرب القوالب الجاهزة من خلال ثقافتها الغربية، فاختلط الاصيل بالدخيل والوهم بالواقع وانتهى الامر الى تركية واجهة شكلية اختلقها النظام المطلق للخروج من عزلته وتضليل الرأي العام .

ولن يضيرني في شيء : الترويج بأن موقفي من الوضع ذاتي يفتقد الموضوعية والمرونة ، وسأكتفي فقط بطرح السؤال حول الطروحات والمبادرات التي قام بها النظام والتي تمت تركيتها بشكل أو بآخر، فكيف يمكن التلاؤم والتكامل بين ربط مطالبتنا بتحرير سيادتنا الوطنية في سبته ومليبية، وتعليق ذلك باسترجاع المحتل لجبل طارق، والدفاع بأن الاستراتيجية الدولية ضرورية لها تكامل هذين الموقعين الاستراتيجيين؟ وكذلك الشأن في ربط جزر الكناري بالصحراء بالنسبة للمواقع الاستراتيجية بالمحيط الاطلسي، وربط التدخل العسكري بزاير بحماية القارة الافريقية من التدخل الايديولوجي، بل وحماية البحر الاحمر والاماكن المقدسة بالجزيرة العربية، ولكن انما يتم ذلك عن طريق تسخير الوسائل البشرية والمادية والمعنوية للمغرب وجعلها في خدمة مصالح الاستعمار في نهب ثروات الشعوب الافريقية والعربية . . . بل أكثر من ذلك، المساومة بالهوية الوطنية والثقافية والحضارية في اتجاه الغرب وتحطيم الثقافة

الوطنية لصالح الثقافة الاستعمارية .

وان استبدال اعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية بتسخير المغرب للنشاط الصهيوني حيث اللقاءات التحضيرية كلها، للتأمر على

الشيء الذي لن أتسامح بفقدانه هو سمة الانتماء للوطنية والوطن والتركية التي أعز بها هي تركية القواعد ولن أطلب شرفا غير ذلك . .

القضية العربية، تمت على الساحة المغربية، بداية بالزيارة المكوكية لوزير الخارجية الامريكية، هنري كسينجر، التي كان المغرب مدخلا لها، وانتهت باللقاءات الصهيونية التي برز اسم المغرب فيها على كل عناوين الصحافة والاداعات العالمية .

حقا، قد لا نملك قوة لمنع مثل هذه المخططات، ولكن قد نستطيع ردعها بالتصدي لفضحها وكشف مخاطرها، وحتى الكف عن تبريرها وتركيتها كالذي حدث في زيارة السادات للقدس، والتدخل العسكري في زاير .

ان الانزلاق بالتكتيكات الفاقدة للقاعدة الاستراتيجية كان وراء كثير من

التراجع في الاختيارات الاستراتيجية أدى الى مسلسل من الاخطاء القيادية . . ومقابل ذلك تبلور الوعي القاعدي ونموه وتجدره .

الانحرافات . ان ادمان رؤية كل الاشياء بالنظرة التكتيكية قضت بمزيد من الامعان في ممارسة هذا الادمان، حتى ولو أدى لنصيحة منظمة التحرير بالالتحاق بالسادات بالقدس والاسماعيلية . . .

واذا كان تحديد الهدف وتوضيح الاستراتيجية يتطلب الحرص على المبادئ، والاخلاص والوفاء، وبعد النظر، والابتعاد عن الانتهازية والوصولية، وكل الصفات المطلوبة من الاستقامة والثقافة النظرية والسياسية الملزمة . . . فان الذي يعطي الفعالية النضالية لها، والذي ينقلها من مجرد مثل ليكون منها وعيا ماديا، فان ذلك هو الاداة التنظيمية حيث المعاناة والممارسة والنضحية

ان المشكل تنظيمي وقيادي بالاساس فلاهو مشكل خلقته القواعد ولا هو مرض هيكلي متأصل بطبيعة الشعب ككل . .

لها مدلول ملموس . والتنظيم زيادة على المواصفات المطلوبة توافرها في المناضلين بين مرحلة الانتماء العاطفي والاختيار النظري . . فان السلوك والتفاني والبعد عن

المظاهر الاستعراضية، واعطاء الاسبقية للمهام المضنية والشاقة، هي التي تميزهم عن أولئك الذين سهلت لهم الظروف بين عشية وضحاها من منتمين الى قياديين .

وبناء الاداة التنظيمية يصقلها معمار النضال، والحوار ينميها، ويرسي النقد الذاتي أسسها ويعمق جذورها . . . اذ بدون المراجعة النقدية لا يمكن التخلص من المواقف الخاطئة . والحوار الديمقراطي هو وحده الكفيل بتعميق الوعي، وهو وحده القادر على استبدال النقاش حول الاشخاص والشلل ومرض الجهويات بالنقاش حول الاختيارات، حيث يكسب المفهوم الصحيح الجولة على المفاهيم المرضية والخاطئة . ولا سبيل لفرز الاختيار عن الزيف، وفرز المصالح الاقطاعية والبورجوازية الطفيلية وحليفهما الاستعمار، عن مصالح شعب مسحوق سياسيا واقتصاديا وانسانيا، غير الاختيار الايديولوجي الواضح والحوار الديمقراطي المنظم . فالسماح للخلط بين المفاهيم، والاختلاط بين القاهر والمقهور، والاستغلال والمستغل . . . انما يعني التستر على المفترس، والدعوة لتعايش الذئب والحمل .

ولا شك أن توفر الحوار الديمقراطي سيساعد على اعادة الاصطاف بين عدة تيارات، ساعد على انماها في السابق، عدة عوامل داخلية وعربية ودولية . شخصا أعتقد بموضوعية أسباب تواجدها، وأيضا بصحتها كظواهر، لانها ردت فعل احتجاجي عن رفض الحسم في الاختيار، ورفض بلورته عن طريق التنوع والتكامل بالحوار، ورفض الغاء تضحيات الشعب بالمئات في مارس ١٩٦٥، بل اعتمادها جسرا لاستبدال الحوار مع القواعد، والاتجاه عوضا عن ذلك لاستثمار هذه التضحيات مقابل بعض مغامرات الحكم .

وبودي بالمناسبة أن أؤكد على ضرورة الرجوع بأسباب مثل هذه الظواهر للعوامل الداخلية، وتحديد مسؤولية ليتنا بها، عوض التماسها في العوامل الخارجية أساسا . وان البحث عن دور الشيطان الخارجي لا يمكن تفسيره الا بسيطرة الذاتيات التي لا تحتل مواجهة المسؤولية . فالاقطاع انما أطلق على كل ثورة "سيية"، لانه انطلق من هذا المنطلق . والحزب أو الاحزاب من نفس المنطلق، أعتبرت كل مخالفة لرايها انشقاقا، وهكذا فكل الحاج على ضرورة الحوار شعب ومزايدات وديماغوجية، وكل انتفاضة شعبية فوضى، فالسكوت الهامد هو وحده القضية، والركود من أهم مميزات الوحدة . الخ .

الهجرة والامبريالية (3)

الأسباب السياسية والاقتصادية للهجرة المغربية

تحت هذا العنوان وبعد أن تطرق لملاسات الهجرة في العهد الاستعماري، يقوم الكاتب عبد الله البارودي بتحليل الأسباب الاقتصادية والسياسية للهجرة المغربية منذ سنة ١٩٥٦ وذلك من خلال تبيان أسباب تسارع حركات الهجرة الداخلية منها والخارجية منذ الستينات ومن خلال تحليل التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي على الخصوص وكذا الاختيارات السائدة في مجال التعليم والتكوين الى جانب تأثير الانفجار الديموغرافي.

ينطلق المؤلف من أن البطالة وانعدام الشغل ما هي الا مظاهر تعبر عن حقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. ومن ثم فان البحث عن الاسباب الحقيقية لتنامي وتسارع مسلسل الهجرة من البادية الى المدينة ومن المغرب الى الخارج، يستلزم تحليل هذه الأوضاع في شموليتها. وهكذا يتصدى الكتاب لابرار أهم التطورات والسمات التي ميزت الأوضاع الاقتصادية غداة الاستقلال الشكلي من خلال متابعة اختيارات الدولة وسياساتها في هذا المجال، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية. ان الحقيقة الاساسية التي يسلط الكتاب الضوء عليها هي أن التفجير المستمر للجماهير العمالية والفلاحية معطى رئيسي في الاشكالية المغربية. فالدولة تعمل على تشجيع هجرة اليد العاملة الى الخارج في محاولة يائسة للتخفيف من حدة المشاكل المتفاقمة الناجمة عن سياساتها سواء في مجال الاقتصاد - وبالخصوص في الفلاحة - أو في مجال التعليم. ذلك أن النتيجة الحتمية للسياسة الاستعمارية الجديدة القائمة على النهب والاستغلال، تعمق الهوة الشاسعة بين أوسع الجماهير الكادحة والطبقات السائدة بكل ما يعني ذلك من انعكاسات على مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لنهايتها وتتجلى هذه الحقيقة بشكل ساطع في القطاع الفلاحي الذي يبقى هو المصدر الاساسي لليد العاملة المهاجرة. حيث أن الأوضاع المأساوية في هذا القطاع تؤدي أكثر فأكثر الى توسيع صفوف العاطلين عن العمل والدفع بهم الى اللجوء الى المدن التي تعد فيها امكانية الشغل حتى لسكانها ذلك أن سياسة الدولة في هذا المجال عملت على تشكيل "اقطاعية عقارية" جديدة الى جانب الاقطاعية

المتواجدة من زمان وتدعيم أملكها العقارية وتوسيعها. ويكفي أن نسرد المعطيات التالية: ٨٧ في المائة "من الاسر القروية" تملك أكثر من ١٠ هكتارات للأسرة الواحدة وتتقاسم ٣٣ في المائة من المساحة المزروعة أي نفس المساحة تقريبا!

أما سياسة الدولة في مجال التعليم فانها تتميز أساسا بطابعها الطبقي الواضح وتؤدي الى نتيجتين بالغتي الأهمية:

— نمو هجرة الطلاب المغاربة الى فرنسا على الخصوص.

— تقوية الطابع التصفيوي والنخبوي للتعليم فضلا عن عدم مفاقتة لواقع البلاد. فسواء تعلق الامر بالطلبة أو بالعمال الشباب الذين أن سبق أن طردوا من المدرسة فان أسباب هجرتهم ترجع لعامل مشترك: التبعية في المجال الثقافي أو في الاطار الشامل لواقع التبعية. ففي هذا المجال يمكن القول بان الدولة قد وضعت سياسة تجهيل (الطرد والحرمان من التعليم ٠٠) منذ سنة ١٩٦٢ ولا زال العمل بها جاريا لحد الان. فهناك نسبة ١٠,٥ بالمائة فقط من الاطفال المسجلين التي يمكنها أن تصل الى مستوى الباكلوريا.

والذي لا شك فيه هو أن النمو الديمغرافي له تأثير على الهجرة وامتدادها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية في المغرب. غير أن هذا النمو لا يبرر المشكل الذي يبقى في جوهره متعلقا بالسياسة العامة للدولة. سياسة التبعية والاستغلال. فبرامج الدولة لا تحقق ما يكفي من أماكن للشغل بل على العكس تبقى بعيدة كل البعد عن سد حاجيات البلاد في هذا المجال بالنظر لنسبة ازدياد السكان كل سنة. وتجدر الإشارة هنا الى تطابق رغبات الامبريالية ومصلحتها، مع مصالح الطبقة السائدة. فاذا كانت الاولى تفضل بشكل عام يدا عاملة شاملة، فان الطبقة السائدة لها مصلحة سياسية واضحة في ابعاد الشباب عن طريق "تصديرهم" الى الخارج. ويكفي أن نشير الى أن الاغلبية الساحقة من المهاجرين المغاربة في فرنسا لهم أقل من ثلاثين سنة، وأن ما بين ٧٥ بالمائة الى ٨٠ بالمائة منهم هي عناصر مطرودة من التعليم. وخلاصة القول هي أنه اذا كانت الظروف الاقتصادية والسياسية في مغرب ما قبل

هي مصد انطلاق مسلسل الهجرة الداخلية منها والخارجية، فان الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عرفها المغرب غداة الاستقلال الشكلي ولا يزال، من جراء اختيارات الطبقة السائدة وسياساتها التبعية، هي التي أدت الى تسارع حركة الهجرة بشكل مهول. والجدير بالذكر أن بعض التحاليل تحاول تبرير الهجرة بانعكاساتها "الايجابية" على البلد المصدر. ويمكن اجمال هذه الحجج على الشكل التالي:

- حل مشكلة البطالة وقلة الشغل.
- التخفيف من الضغط الديموغرافي.
- التوازن النقدي.
- التكوين المهني ونقل التكنولوجيا.
- المساهمة في التنمية.

ان الوقائع الساطعة لمجتمعنا تظهر بما لا يدع مجالا للشك مدى بطلان هذه الهزائم. فالهجرة المغربية المستمرة منذ أزيد من ٥٠ سنة لم تمنع استفحال البطالة وتعاظمها، ولا هي خففت من الضغط الديمغرافي الذي يزداد حدة سنة بعد أخرى. أما عن التوازن النقدي ونقل التكنولوجيا والتنمية... فان الازمة الخانقة التي يشهدها مغرب اليوم تدحض بشكل قاطع هذه الادعاءات.

ويتطرق الجزء الأخير من الكتاب لخصائص الهجرة المغربية في فرنسا من الناحيتين الكمية والنوعية. حيث يحلل توزيع المهاجرين المغاربة حسب المناطق وحسب المهن، مع مقارنات احصائية مع المهاجرين التونسيين والجزائريين وغيرهم.

وهكذا بعد تحليل الهجرة المغربية من مختلف جوانبها التاريخية والسياسية والاقتصادية ورصدها في مختلف مراحل تطورها يختتم الباحث المغربي عبد الله البارودي كتابه مركزا على الابعاد الحقيقية لظاهرة الهجرة المغربية حيث يبدو تاريخ هذه الهجرة بفرنسا، كتاريخ طويل لاستغلال شامل لجزء من اليد العاملة المغربية هذا الاستغلال الذي لا يمكن فصله عن الواقع الاستعماري بالمغرب والذي استمر بشكل آخر بعد سنة ١٩٥٦ على يد الطبقة الحاكمة المغربية عميلة الامبريالية. وأكثر من ذلك فان استغلال اليد العاملة المهاجرة ليس الا جزءا ضئيلا من استغلال استمر لسنوات عديدة ولا يزال لصالح الاقلية الحاكمة والامبريالية على حساب أوسع الجماهير الشعبية المغربية.

التي أكدت نفسها من خلال هذا المؤتمر .
ان التيار القاعدي المناضل قد تمكن ،
بشهادة الخصوم أنفسهم ، من فرض نفسه بقوة
وصلاية وموضوعية ، تجلى ذلك في حضوره
المنظم وتحركاته المسؤولة ، كما تجلى فيما
تمكن من فرضه على كافة المستويات :

• • •

المنحرفة التي سادت الساحة السياسية
وتبلورت حول شعارات " المغرب الجديد "
و "الاحماع الوطني" الى غير ذلك من المقولات
والممارسات التي يستفيد منها النظام بالدرجة
الاولى ...

ومجمل هذه المكاسب التصحيحية التي
أعطت "ضربة توقيف" للسلسلة الانحرافي ،
لا تعد مكاسب تحققت لصالح الحركة الاتحادية
فحسب ، بل ايضا لصالح مجموع الحركة
التقدمية المغربية والجماهير الشعبية في
صراعها الضارى من أجل غد أفضل .

أمام هذه الحقائق الناصعة الراسخة ،
ماذا كان تصرف قيادة الاتحاد الاشتراكي ؟

• • •

وبهذا تكون قد ارغمت نهائيا على
تجاوز كل أطروحاتها الذاتية ودعاياتها
المغالطة - حول تشخيص المعارضة في
"الخارج" و "المندسين" و "المنشقين" ... -
واضطرت للاعتراف بالاسس الموضوعية للخلاف
والتواجد الحقيقي للمناضلين الثوريين على
أرض الوطن ، بل ولجأت الى استعمال عناصر
من الخارج - مدعمة بدعاية الصحافة الغربية -
دخيلة على المناضلين ووسيلة أخرى لاثارة
العواطف وتحريف النقاش الموضوعي .
أما بالنسبة لنا ، فان تطورات الاوضاع
مهما كانت : بايجابياتها ومكاسبها ، أو بنقطة
ضعفها وهفواتها ، فانها لن تغير في شيء من
الاسلوب الذى اخترناه في الصراع السليم
والحوار المبني على الاسس الموضوعية . وإذا
كنا مستعدين لفتح الحوار مع كل من له ايمان
راسخ بالنضال ، فاننا لا نتردد في محاربة كل
أنواع الطفيليات ، سواء منها تلك التي
تخلقها أجهزة الاعلام وهي بعيدة كل البعد
عن معمار النضال ، أو الطفيليات الاقتصادية
والثقافية التي أفرزتها مخلفات الاستعمار
ومتطلبات الاستعمار الجديد .

تبقى ادن ، فوق كل هذه الاعتبارات
حقائق ناصعة أكدت نفسها قبل المؤتمر وخلالها
وسوف تتبلور وتتجدد بعده ، وأبرزها تمكن
التيار القاعدي من فرض نفسه واقعا ملموسا في
الساحة ويبقى مقياس الالتزام المقياس الوحيد
في صنع المناضلين الحقيقيين وفي نفس
الوقت : حسم كل الخلافات الايديولوجية
والسياسية والتنظيمية القائمة .

نزل الستار عن مؤتمر الاتحاد الاشتراكي
ومع هذا جاء وقت استخلاص النتائج وتقييم
الحصيلة بعيدا عن كل جدل عقيم أو مزيدة .
وفي هذا الصدد لن يفوتنا أن نسجل بكل
ارتياح واعتزاز الايجابيات والمكاسب التي
انتزعتها القواعد المناضلة ، والحقائق الصارخة

+ اديولوجيا ، لتبيان الاسباب العميقة
للخلاف مع الخط الاصلاحى وابراز مصدر كل
الانحرافات ، وطرح البديل السليم المتجاوب
فعلا مع مصالح الطبقة العاملة وأوسع الجماهير
الشعبية . وذلك رغم اصرار القيادة على منع
النقاش الايديولوجى واعتبار "التقرير
الايديولوجي" من المسلمات ،

+ تنظيميا على طريق التقدم نحو
مواقع أفضل وتكتيل كل الطاقات وجمع شتات
كل المناضلين الصامدين ، في نفس الوقت
الكشف عن حقيقة "الديموقراطية الداخلية"
المزعومة ...

+ سياسيا ، من خلال الوقوف أمام
الانجرار في ظل النظام والتصدى للمفاهيم

لا شك أن عنصر المفاجأة قد لعب دورا
أساسيا في ارتباكها ودھولها . فهي لم تكن
تتوقع ، بعد كل العمليات التصفية التي قامت
بها لحرمان عدد من المناضلين والاطر
الصامدين من عضوية المؤتمر ، غير مترددة
أمام كل أنواع الغش ، وتمييع التمثيلية بشتى
الاساليب لفرض العناصر الموالية لها - مما
يكشف عن حقيقة الديموقراطية الداخلية
المزعومة - لم تكن تتوقع ذلك الحضور
المكثف للتيار القاعدي المناضل ، وباتت تتوهم
أن المسألة مسألة أشخاص و "مندسين" وليس
قضية تيار سياسي واعى ومتجدر .

وبعد فترة الارتباك هذه ، عادت أولا
لتحاول ترهيب المناضلين والتهديد حتى
بتدخل قوات القمع النظامية "لحفظ أمن
المؤتمر . " من الاساليب الا تدهورا في
موقفها لدرجة لا تحسد عليها ، خاصة عندما
يختل توازن مسؤول قيادى "من الدرجة الاولى"
باللجوء الى الاسلوب "العنترى" لفرض
مواقفه ...

وأمام فشل هذا الاسلوب وانعكاسه
سلبيا ، لم يبق أمام العناصر القيادية سوى
اللجوء للمسايرة تحت شعار " قل ما تشاء ..
سأمارس ما أريد " وبهدف الاحتواء والتبني
اللفظي للاطروحات القاعدية بخلفية ممارسة
عكسها . وكم تجلى ذلك واضحا في الفرق
الملحوظ ما بين الكلمة الافتتاحية بليونتها
واعتدالها ، والكلمات الاختتامية بشعاراتها
ودماغوجيتها ...

حقائق

و وقائع

عن

مؤتمر

الاتحاد

الاشتراكي

من أصداء المؤتمر

ما لم تقله جريدة المحرر ..

صحيفة "لوموند"

أما السيد بوعبيد فيقول باطمئنان أن حزبه "سيعرف كيف يحافظ على ما هو أفضل". ومهما كانت أقلية الجناح الصلب، فإن ذلك لم يمنعه من مشاكل كبيرة داخل اللجنة السياسية التي اجتمعت بدون انقطاع طيلة يوم السبت .

ان بعض هؤلاء المناضلين الشباب يعلنون بشكل أو بآخر تأييدهم لمحمد البصري وجه تاريخي للمقاومة المغربية وأحد مؤسسي الحزب. وإذا كنا لا نعرف جيدا نشاط محمد البصري في المنفى، فإنه ذا طبيعة ميالة للتآمر والعمل المشاغب، أكثر منه للتمعن السياسي ويعتبر هنا رمزا بعيدا وغامضا "لراديكالية" لا ترتاح الى أنصاف الحلول مع النظام والتي تعتبرها قيادة الاتحاد الاشتراكي ضرورة ومريحة في نفس الوقت .

ان البصريين ولا شك قليلون، لكن القضايا التي يطرحونها تجد من دون أدنى شك صداها لدى المناضلين الذين لا زالوا يتساءلون عن المستفيد الحقيقي من الانفتاح: هل الملك أم الحزب ؟ ...

"تحول يثير تخوفات البعض"

الهجوم . وان هذا التحول يثير تخوف البعض من أن يرجع حزب المعارضة الرئيسي الى اللهجة الثورية التي عرفت السنين لكي يخفف من نفاذ صبر المناضلين .

وعلى كل حال فان هذا هو ما يمكن أن يتخوف منه المتعاطفين مع بوعبيد، "أنصار السوسيوال ديموقراط" على الطريقة المغربية .

في ١٠ دجنبر كان الكاتب الاول في حالة ملل واضح، بسبب النتائج أكثر منه بسبب التعب . ففي خطابه الاختتامي اكتفى بالاعتدال متجنباً القيام بأدنى إشارة الى المقررات النهائية . وقد أثار نداءً الى "الجدية" تصفيقات حارة .

ومن ناحية أخرى، فإن عدد أعضاء اللجنة الادارية انتقل من ٣٥ الى ٦٢ عضواً . الملاحظ في هذه اللجنة : غياب مثقفين شباب من قدامى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، مع انهم أناس ذوي أفكار محددة وموزونة، يمكنهم أن يسلكوا خطى الاستاد بوعبيد .

نشرت جريدة المحرر "ملخصاً" لمقال كتبه مراسل صحيفة "لوموند" حول المؤتمر تطرق فيه للصراع القائم داخل الاتحاد الاشتراكي بين التيارين وتعرض "بظريته" لتقييم تيار "البصريين" كما أسماه .

ولقد تضمن "ملخص" المحرر كل شيء عدا جوهر المقال المتعلق بتحليل الوضعية الداخلية للحزب .

وفيما يلي ترجمة لما "تناس" نقله جريدة المحرر :

... " هذا التوجيه - التوجيه القيادي - يبقى معرضاً للنقد من طرف مناضلين شباب في أغلبهم، والذين لا زالوا يعارضون المسار الجديد الذي نهجه الحزب منذ ثلاث سنوات والمبني على القبول بالشرعية القائمة وانتقاد "أخطاء المغامرة" .

وان اغلاق الجلسة الذي تقرر على ما يبدو ضداً على القيادة طيلة القسم الاكبر من أعمال المؤتمر، لا تسمح بتحديد نفوذ هذه القاعدة المعارضة، بدقة . وفي الخارج، يؤكد مسؤولو الاتحاد الاشتراكي أن الامر لا يتعلق الا بحفنة من شباب "متهور شيئاً ما" .

مجلة "جون أفريك"

"أمام جمهور متحمس، كان الصوت الجمهوري للاستاد عابد الجابري يتلو المقررات المصادق عليها من طرف المؤتمر .

وان يوم الاحد ١٠ دجنبر، يوم الاختتام كان يختلف بشكل قاطع عن الجلسة الافتتاحية . فقد أخذ التشدد مكان الاعتدال الذي طبع الخطاب الافتتاحي للسيد بوعبيد . وخلال الفترة الفاصلة بينهما اجتمعت اللجنة السياسية وصادقت على مقرر متميز، يتضمن على الخصوص :

- تحويل الملكية الرئاسية الى ملكية دستورية يمارس فيها الملك " دور الحكم" . - مراجعة الدستور وتنظيم انتخابات جديدة باعتبار أن سابقتها طبع بالمشاكلات وللسهر على هذه العمليات من الضروري تشكيل حكومة انتقالية .

لقد مارس الاتحاد الاشتراكي منذ ثلاث سنوات اللعبة حتى عندما كانت مغلوطة . فمساهمته في مسلسل الديمقراطية كانت حاسمة، لكن ها هوذا يغير، فجأة، من لهجته ويمر الى

رداً على صحيفة "لوموند"

عودتنا جريدة "لوموند" البحث باستمرار عن التوازن ما بين التعريف بالحقائق وفي نفس الوقت التعامل مع الاوضاع القائمة بأقل خسارة ...

وفي هذا الاطار بالضبط، طلعت علينا بمقال حول مؤتمر الاتحاد الاشتراكي، أقل ما يقال عنه أنه مليء بالتناقضات، اضافة الى طابعه المتحيز واللاموضوعي .

واذا كانت الصياغة العامة للمقال يبررها عدم الاحاطة بالمعطيات وعدم الاطلاع على دقائق الموضوع والاكتفاء بالسطحيات والمظاهر، فإن المهمة الصحافية والنزاهة المهنية، كانتا تقتضيان على الأقل استقصاء المعلومات والاخذ بوجهة نظر كل المعنيين بالامر .

يقول صاحب المقال :

"ان فرض الجلسة المغلقة الذي تم على ما يبدو ضداً على القيادة، لم يسمح بلمس القوى الحقيقية للتيار المعارض" .

ويؤكد مباشرة بعد ذلك أن المعارضين بالتأكيد قليلون ...

وهي نفس العبارات التي رددتها القيادة قبل انعقاد المؤتمر وحتى قبل زيارة الصحفي نفسه، مما يجعلنا نتساءل عن مدى التأثير المتبادل ... ومدى "الاحاطة والكرم" التي حظي بها الصحفي المذكور مما جعله يردد نفس العبارات ويتبنى نفس المقولات .

والذي يعتبر طعناً في المهمة الصحافية أكثر من هذا وذاك، هي تلك الاحكام المسبقة حول طبيعة الاختيار والتأكيد المجاني على أنه تيار مشخص ميال للمؤامرة والشغب، اضافة الى القدف في شخص قائد تاريخي غني عن التعريف لدى الشعب المغربي .

على كل حال : المواقف معروفة في الساحة السياسية، بل وممارسة فعلية من طرف المناضلين الصامدين، والالتزام بها التزام كلي مسؤول ... أما التأويل والاحكام المسبقة والتشويه المفروض - خاصة من طرف صحافة أجنبية غربية - فلن يغير شيئاً من جوهر الاختيارات التي فرضت نفسها في الساحة وتبلورت بشكل كاسح لا رجعة فيه ... والمسار التاريخي وحده سيصدر حكمه الحقيقي ...

في الصحافة الأجنبية

من المنشق ؟

عندما يطرح الانشقاق يتبادر الى ذهن السؤال التالي بالنسبة لمن ؟ وإذا كان الامر يتعلق ، بالنسبة لنا ، بموضوع البديل التنظيمي والسياسي والايدولوجي الذي تتطلبه المرحلة كرد حاسم على الأوضاع المتعقبة التي يفرضها تسلط النظام الرجعي في بلادنا ، فهو كذلك رد واضح وجرئ ازاء كل تراجع أو انحراف عن الخط النضالي الذي ضحت من أجله القواعد المناضلة والذي شكل باستمرار الاجابة الصحيحة عن طموحات أوسع الجماهير الشعبية .

من هنا يبقى استعمال مقياس الخضوع للخط الذي فرضته القيادة للبحث في اشكالية "الانشقاق" مجرد مغالطة تستهدف تزييف الحقيقة وتشويهها وسجنها في قوقعة من الشكليات .

وإذا كان حال العناصر القيادية ، بخطها وممارستها هو البحث باستمرار عن التبريرات لكل مواقفها التراجعية باسم التكيف مع الواقع واحترام قواعد اللعبة ، لعبة المشروعية طبعاً ، وما تستلزمه من تنازلات ومساومات وبالتالي نعت صمود المناضلين ودفاعهم عن المكتسبات النضالية بالتطرف وتصنيفهم في اطار المندسين . فان الصوت الجماعي الذي ارتفع داخل المؤتمر كان فوق الاتهامات وفوق التشخيص والذاتيات ، لقد أدان الانحراف والانشقاق القيادي الذي مورس ضدا في المناضلين القاعديين بعيدا عن خط الحزب وتراثه وتقاليده .

لقد كان ادانة للتلاعب في القضية الوطنية وللتنازل والمساومة في القضية الديمقراطية وللتخايل في القضية القومية .

هذا ما أسسته القيادة والجهات الموالية لها بالانشقاق ، والانشقاق في هذه الحالة يحمل أكثر من معنى وأكثر من حقيقة تدعونا جميعها الى التخلي عن هذا الصوت القاعدي الصامد والمتنامي وبالتالي الرضوخ الى الخط الاصلاحى التراجعي المفروض .

بدورنا نقول للقياديين ، المنشقين فعلاً ، عن الخط التقدمي الاصيل الذي بلورته القواعد الاتحادية بتضحيات ومعاونة أزيد من ١٦ سنة ، المبادرين بخط الاصلاح والتراجع وأنصاف الحلول السلبية ، نقول لهم : ان الصراع الموضوعي المحتدم اليوم هو الذي يحسم آفاق المستقبل وهو الذي يرد بشكل حاسم على حقيقة التخايل القيادي .

" لا اصلاح لا رجعية .. قيادة ثورية "

مجلة " المستقبل "

" انتصار ارادة القواعد الحزبية "

عدد من المدعويين والوثيقي الصلة بالاتحاد الاشتراكي ، هي ارتفاع لهجته والتغيير اللفظي ، على الاقل ، لمطالبه ، وخاصة فيما يتصل بالمخاطبة المباشرة للنظام الحاكم ، وهو تغيير يكشف ، من جهة ، عن انتصار ارادة القواعد الحزبية التي لم تتساهل في توجيه النقد الى قيادتها ، ومن جهة ثانية ، وفي تقدير الملاحظين الاجانب دائماً ، يكشف عن بداية انتعاش للموقف الراديكالي داخل الاتحاد الاشتراكي .

وانطلاقاً من هذه الملاحظة يتساءل هؤلاء المراقبون عن مدى سعة وامتداد الخط الذي سيسلكه الاتحاد الاشتراكي في مستقبل الايام ، في العلاقة مع الحكم ، وما اذا كان بالفعل سيطبق هذا التجدر الشعاري النظري بتجدر موقفي فعلي تكون في ممارسته الاولى الانسحاب من البرلمان والمجالس البلدية والقروية أى من " التجربة الديمقراطية " ..

" .. تكشف أعمال مؤتمر الاتحاد والقرارات والتوصيات الصادرة عنه عن أن موقف المراجعة لتجربة الاربع سنوات وسلسلة التنازلات التي قدمها الحزب ، وكل أساليب المرونة ، اعتبرها مناضلوه في القاعدة غير مجدية ، ومن هنا فان البيان السياسي جاء بمثابة رد فعل قوى وعنيف على كل هذه الانتقادات بقدر ما بلور ارادة التصحيح داخل المؤتمر في الجلسة الافتتاحية حين رددت غير ما مرة ويحماس استثنائي : " قيادة ثورية للجماهير الشعبية " الى جانب شعار آخر : " لا اصلاح لا رجعية ، قيادة ثورية " .

ويبدو أن هذين الشعارين كانا هما الروح التي حركت المؤتمر ووراء عدد من المقررات والتوصيات " الخطيرة " التي صدرت عنه .. " والملاحظة الاساسية التي سجلها

جريدة "المحرر" تتعرض للحجز

ويعتبر هذا الاجراء التعسفي مثال آخر عن " حرية الصحافة " و " حرية التعبير " في "مغربنا الجديد" .

الواقع ، كما أسلفنا عدة مرات ، أن الذي فرض على الصحافة الوطنية ، هو في الحقيقة " رقابة ذاتية " حدد النظام صيغتها ، وأصبحت " عرفاً " وحياً للعمل به ، أما جهاز الرقابة البوليسية فقائم موجود ، يراقب ويتتبع ، ثم يتدخل مباشرة وبشكل سافر ، كلما تخلفت " الرقابة الذاتية " على أداء المهمة وكلما وقع تجاوز حدود اللعبة المرسومة .

على اثر انتهاء أشغال المؤتمر ، تعرضت جريدة "المحرر" لاجراءات تعسفية من طرف جهاز الرقابة . ولقد قدم ممثلوا هذا الاخير محاطين بقوات هائلة من البوليس لمنع نشر البيان السياسي بنصه الكامل .

ولم يحجز جهاز الرقابة البيان ككل أو الجريدة بكاملها ، بل اقتصر فقط على منع نشر الجزء الاخير من هذا البيان المتعلق بطبيعة النظام ، والذي كان موضع نقاش داخل اللجنة السياسية للمؤتمر ، قبل أن تتم المصادقة عليه وصياغته ضمن النص النهائي للبيان السياسي .

" المحرر " : توقف عن العمل احتجاجاً على تصرفات بعض العناصر القيادية .

وتمس عواطفهم .

وتضامناً معهما قررت هيئة "المحرر" بكاملها التوقف عن العمل كذلك .

على اثر بعض المشاكل قامت بين بعض العناصر القيادية وعضوين من هيئة "المحرر" قرر هذان الاخيران توقيف عملهم باعتبار أن تصرفات العناصر القيادية تطعن في نضاليتهم

حقيقة

الديموقراطية

الداخلية

لاتترك العناصر القيادية للاتحاد الاشتراكي فرصة تمر دون التهليل والاطناب فيما تسميه بالديموقراطية داخل الحزب والمركزية الديموقراطية... الخ وقد حاولت هذه العناصر بمناسبة المؤتمر الأخير تعويم انتصار الارادة القاعدية في فرض بعض المواقف بالحديث عن الديموقراطية الداخلية المزعومة. فما هي حقيقة هذا الزعم على ضوء الممارسات الفعلية، سواء في التحضير للمؤتمر أو خلال انعقاده؟

ان الملاحظة الاساسية الاولى التي تفرض نفسها في هذا المجال تتعلق بالتحضير الادبي للمؤتمر. لقد انطلقت العناصر القيادية من "مسلمة" وهي أن الجانب الايديولوجي في النقاش محسوم نهائيا والمطروح فقط هو تعميق نفس الخط المنبثق عن المؤتمر الاستثنائي. ومن ثم حرصت بكل الوسائل وكرست كل الجهود لتلافي أي نقاش جدي في هذا الصدد وحرصت على تعويضه بندوات عمومية مخصصة لدراسة قضايا متفرعة. والادهى من ذلك تجاهل القيادة لتوصيات صودق عليها بالاجماع (بحضور بعض عناصرها) في مؤتمرات اقليمية تلح على ضرورة فتح النقاش واعادة النظر في الخط الايديولوجي الانحرافي. أما عن التمثيلية وبالإضافة الى الاساليب المعهودة، فان العناصر القيادية لم تدخر جهدا في سبيل تمييع التمثيلية، فهي لم تتوان عن تجاوز القانون الداخلي الذي سطرته بنفسها حين ألغت التمثيلية المباشرة للكتابات الاقليمية داخل المؤتمر، احتراسا منها وتخوفا من مواقفها.

وبدل أن تكون التمثيلية على أساس التنظيم الخلوي تحولت بضغط من القيادة الى تمثيلية "القطاعات" وضمن هذا الاطار ولضمان حضور عناصر مساندة لها، لجأت العناصر القيادية الى تشكيل قطاع جديد سمته بقطاع الاطر. وعندما تساءل المناضلون المخلصون عن مفهوم الاطار والمقاييس التي اعتمدت في تشكيل هذا القطاع الجديد، كان الجواب بأن الاطار هو من تجاوز دخله الشهري ٣٠٠٠ درهما.

والمثال الساطع الذي يعبر أيما تعبير عن الديموقراطية الداخلية كما تفهمها القيادة الانشاقية، يتجلى في تمثيلية قطاع الشبيبة الاتحادية. حيث أن كل من لم يحتفظ ببطاقة سنة ٧٧ أو أتلغها أو التحق بالشبيبة سنة ٧٨ منع من التصويت. ولم تكف بذلك بل حددت عدد المندوبين حسب أهوائها لا وفق مقاييس منطقية تراعي الحجم التنظيمي لكل قطاع. وهكذا حدد عدد المندوبين عن

شبيبة اقليم الدار البيضاء مثلاً بثلاثة مندوبين من مجموع ١٠٦ - مما جعل قطاع الشبيبة بالبيضاء يقاطع المؤتمر ويصدر بيانا توضيحيا في هذا الشأن - في حين أن فيدرالية أوروبا الغربية مثلت بعشرين مندوبا. فهل نسيت القيادة أطروحتها المفضلة عن "الداخل والخارج"؟

وماذا عن الديموقراطية داخل المؤتمر؟ انها لم تكن أحسن حالا عما كانت عليه قبل المؤتمر. ويكفي أن نسرد كأمثلة واضحة الوقائع التالية:

- قام المكتب السياسي بحجز رسالة موقعة من طرف أكثر من ثلاثين معتقلا اتحاديا، امتنع عن قراءتها لا في المؤتمر ولا في اللجنة السياسية.

- قامت القيادة بتعيين مباشر لرؤساء اللجن خلال الجلسة العامة ودون أدنى مسطرة انتخابية.

- حاول مسؤول قيادي فرض عضوية أحد المؤتمرين في لجنة الترشيح بعد فشله انتخابيا.

- تهربت القيادة من تكوين بعض اللجان المتفق عليها، كما حاولت تلافي النقاش في بعض القضايا الجوهرية، كمحاولتها ادراج قضية الصحراء في اطار مناقشة القضايا العربية!

والمؤسف حقا أن هذه العناصر القيادية لم تكف بخرق الديموقراطية فحسب بل مارست أعمالا أقل ما يقال عنها أنها ارامية، خاصة عندما هدد مسؤول قيادي بأنه يتوفر على لا آئة جاهزة تضم أسماء "المشغبين" وبأنه قد يضطر لاستدعاء الشرطة لحفظ الامن. ومعلوم أن نفس المسؤول حاول جمع توقيعات على عرائض تدعو لطرده المناضلين فكان نصيب هذه المحاولة الفشل الدريع... غير أن بعض العناصر من الخارج لم تستفد من هذا الفشل، حيث حاولت جمع توقيعات على ملتمس "يدين" المناضلين على اثر التريديد الجماعي لبعض الشعارات في الجلسة الافتتاحية. وعرفت هذه المناورة نفس الفشل والادانة من طرف كافة المناضلين.

وأغرب ما في الامر هو تجنيد القيادة لبعض المناضلين من الرعيل الاول ودعوتهم للتصدي لبعض "العناصر الملحدة" التي الاستيلاء على الحزب!

ان هذه الوقائع كافية في حد ذاتها لفضح ما تسميه العناصر القيادية بالديموقراطية الداخلية وتبنيها المزعوم لمحاوره القواعد. وحسبنا أن القواعد المناضلة قد تمكنت من اسقاط كل الاقنعة.

في ذكرى الشهيد المهدي

جمعية التضامن والصداقة مع الشعوب الافريقية تندد بالقمع في المغرب

سبق لجريدة "الاختيار الثوري" في عددها الاخير أن وعدت بنقل ما جاء في الكلمة الافتتاحية لمهرجان التضامن مع الشعب المغربي بمناسبة ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة .
وفيما يلي ملخص للكلمة الافتتاحية للكاتب العام للجمعية السيد كلود جاتينيون .

سقطوا تحت التعذيب الوحشي على يد زبانية النظام ، كما ركز على قضية المناضلين المجهولي المصير وبخاصة الحسين المانوزي

واستمر السيد جاتينيون في عرضه قائلا : " ان لائحة المحاكمات التي تجسد الحملات القمعية التي شهدتها المغرب منذ اكتوبر ١٩٦٠ الى الان ، طويلة .

فمنذ ١٩٥٨ ، صدر الحكم بالاعدام في حق أكثر من ٨٠ حالة خلال محاكمة الاشخاص المتهمين بالمس بأمن الدولة أو التآمر على الملك . . كما وقع في محاكمات مراكش والقنيطرة وفاس على سبيل الذكر لا الحصر .

وهناك العديد من المناضلين الذين صدرت في حقهم أحكام بالاعدام غيابيا . كما أن لائحة الاغتيالات أو "عمليات الانتحار" والاختفاء ، طويلة أيضا . وتجب

البقية على الصفحة ١١

أدموى . ثم تطرق الى اختطاف المهدي بنبركة والدواعي التي حدت بالحكم الى تصفية هذا المناضل الكبير الذي جسد بفكره وممارسته طموحات الشعب المغربي في استقلال حقيقي وديموقراطية حقة . وتطرق السيد جاتينيون بعد ذلك الى حملات القمع الوحشية التي شهدتها المغرب طوال الفترة الفاصلة بين اختطاف المهدي ويومنا هذا ، وركز بالخصوص على مسلسل المحاكمات الصورية التي توالى منذ سنة ١٩٧٣ الى الان والتي مرت بأهم المدن المغربية (القنيطرة ، الدار البيضاء ، الرباط ، فاس . .) كما أشار المتحدث باسم الجمعية الفرنسية الى الانتهاكات والقمع الذي مورس على العمال المغاربة المنخرطين في النقابات الفرنسية وبخاصة منظمة "سجت" ، ميرزا التواطؤ المكشوف بين الاجهزة البوليسية المغربية والفرنسية . وقد سلط العرض الاضواء على الواقع المزرى الذي يعيشه المناضلون التقدميون والوطنيون في غياهب السجون مركزا على شهداء الشعب المغربي الذين

" ان المهمة الاساسية التي ترغب الجمعية الفرنسية للصداقة والتضامن مع شعوب افريقيا ، في انجاوها بفعالية في اطار عملها التضامني الاممي ، لهي الدفاع عن المعتقلين المناهضين للامبريالية الذين يتعرضون للقمع لانهم يناضلون في بلدانهم من أجل الاستقلال الوطني والعدالة والديموقراطية والحرية ، وعلى الخصوص في تونس وافريقيا الجنوبية وناميبيا وزمبابوى وغينيا الاستوائية والكمرون . .

واليوم ، نريد فضح الواقع المسلط على مئات ومئات الوطنيين المغاربة ، نريد اثارة انتباه الرأي العام الفرنسي الى وضع مجهول في غالب الاحيان . . . واليوم ونحن نشير قضية المهدي بنبركة ، نريد أن نبين من خلال هذه المأساة نضال شعب يطمح الى الديمقراطية والعدالة في اطار الحرية ."

وتعرض التدخل بعد هذا التقديم الى احداث مارس ١٩٦٥ وأسبابها وكيف ووجهت من طرف النظام المغربي بالقمع



80 في المائة من المنظمات الهولندية تساند قضية المناضل الحسين المانوزي

وقعت جل الاحزاب السياسية في هولندا وكذا المنظمات الدينية والثقافية والجمعيات المهنية - وهو ما يشكل ٨٠ في المائة من التنظيمات الممثلة داخل البرلمان الهولندي - عريضة موجهة لوزير العدل ، طالبت فيها بالكشف عن الحقيقة حول مصير المناضل الحسين المانوزي .

وبعد أن ذكرت العريضة بظروف اختطاف هذا المناضل من تونس ومصيره المجهول الى حد الساعة ، أوضحت أن الحسين المانوزي ليس الا واحدا من العديد من المعتقلين السياسيين وأن قضيته تبرز طبيعة المخاطر التي يتعرض لها كل نقابي مغربي يعمل بشكل نشيط داخل المغرب أو خارجه . كما طالب الموقعون من وزير العدل استفسار سفارة المغرب بهولندا والسلطات المغربية عامة حول مكان اعتقال المانوزي والعمل على انقاذ حياته .

ومن بين الموقعين نذكر على الخصوص

- المجلس الكنائسي من أجل السلام .
- الجبهة المناهضة للفاشية .
- لجنة المغرب .
- الشبيبة الاشتراكية .
- مؤسسة العمال الاجانب .
- فيدرالية النقابات الهولندية .
- مركز التكوين والمساعدة من أجل النمو الاقتصادي .
- الحزب الديموقراطي .
- مجموعة العمل السياسي الدولي .
- حزب العمل .
- مجلس الكنائس الهولندية .
- الاتحاد الاوروبي المسيحي الديموقراطي .
- الحزب السياسي الراديكالي .
- الحزب الاشتراكي المسالم .
- الحزب الشيوعي الهولندي .
- النقابة المسيحية الهولندية .
- الاتحاد العام للشبيبة الهولندية .
- الاتحاد العام لطلبة امستردام .